

مجلس الإدارة

الدورة 355، جنيف، 17-27 تشرين الثاني/نوفمبر 2025

POL

قسم وضع السياسات

جزء التعاون الإنمائي

التاريخ: ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥

الأصل: إنكليزي

البند الرابع من جدول الأعمال

البرنامج المعزز للتعاون الإنمائي من أجل الأراضي العربية المحتلة

غرض الوثيقة

تقدم هذه الوثيقة تقريراً عن التقدم المحرز في إطار برنامج منظمة العمل الدولية المعزز للتعاون الإنمائي من أجل الأراضي العربية المحتلة. وتسلط الضوء على أهم التطورات والتحديات الطارئة على وضع سوق العمل (انظر مشروع القرار في الفقرة ٣٣).

الهدف الاستراتيجي المعني: لا يوجد.

النتيجة الرئيسية المعنية: لا توجد.

الانعكاسات السياسية: لا توجد.

الانعكاسات القانونية: لا توجد.

الانعكاسات المالية: لا توجد.

إجراء المتابعة المطلوب: لا يوجد.

الوحدة مصدر الوثيقة: المكتب الإقليمي للدول العربية، التابع لمنظمة العمل الدولية.

الوثائق ذات الصلة: الوثيقة GB.353/POL/5؛ الوثيقة GB.353/POL/5/Decision؛ التقرير ILC.113/DG/APP.

◀ أولاً - الخلفية

١. تقدم هذه الوثيقة تقريراً عن التقدم المحرز في إطار برنامج منظمة العمل الدولية المعزز للتعاون الإنمائي من أجل الأراضي العربية المحتلة. وهي تعكس الإنجازات الرئيسية لأنشطة منظمة العمل الدولية في إطار البرنامج الثالث بشأن العمل اللائق من أجل الأرض الفلسطينية المحتلة للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٥، وفي إطار خطة الاستجابة للطوارئ التي أطلقها المكتب في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣، وبرنامج الانتعاش المرتبط بها والذي بدأ تنفيذه في حزيران/يونيه ٢٠٢٤، من خلال دعم إضافي قدمه الشركاء الإنمائيون الرئيسيون. بالإضافة إلى ذلك، توجز هذه الوثيقة التطورات والتحديات الرئيسية التي لوحظت منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق وتعرض اتجاهات سوق العمل الحديثة في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما تسلط الوثيقة الضوء على دور منظمة العمل الدولية ضمن منظومة الأمم المتحدة في النهوض بمبادرات الانتعاش المبكر، فضلاً عن مساهماتها الأوسع نطاقاً في مشروع خطة عمل الإنعاش المبكر للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٧، وهو إطار يتمشى مع النداء العاجل للأرض الفلسطينية المحتلة لعام ٢٠٢٥ وإطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة ويتشارك في دعمه الفريق القطري للأمم المتحدة وحكومة دولة فلسطين.^١
٢. وفي عام ٢٠٢٥، لا تزال سوق العمل الفلسطينية تعاني من ضغوط شديدة مع وجود تباينات صارخة بين الضفة الغربية وغزة. ففي الفترة ما بين الفصلين الأولين من عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٥، انكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٢٩ في المائة، مصحوباً بانخفاض البطالة في غزة بنسبة ٨٧,٤ في المائة وانخفاض العمالة في الضفة الغربية بنسبة ١٧,١ في المائة. وبحلول أوائل عام ٢٠٢٥، بلغت نسبة البطالة في الضفة الغربية ٣١,٧ في المائة للرجال و٣٣,٧ في المائة للنساء. والجدير بالذكر أن الفجوة طويلة الأمد بين الجنسين تقلصت بشكل حاد بل انعكس مسارها في عام ٢٠٢٤، ويُعزى ذلك إلى حد كبير إلى انهيار فرص العمل في إسرائيل، حيث كان الرجال يشكلون في السابق غالبية العمال. وبحلول الفصل الأول من عام ٢٠٢٥، انخفضت العمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستوطنات الإسرائيلية بأكثر من ٨٠,٢ في المائة، من حوالي ١٧٨ ٠٠٠ عامل قبل الحرب إلى ٣٥ ٣٠٠ عامل فقط. واتجه العمال النازحون بشكل متزايد إلى أنشطة غير منظمة وغير مستقرة، في حين انخفضت الأجور وساعات العمل انخفاضاً حاداً.^٢
٣. وعلى الرغم من عدم توفر بيانات رسمية عن القوى العاملة لعام ٢٠٢٥ حتى الآن، أشارت التقديرات الخاصة بغزة في حزيران/يونيه ٢٠٢٥ إلى أن معدل البطالة لا يزال عند مستويات غير مسبقة تبلغ ٨٠ في المائة أو أكثر، مما يعكس الانهيار شبه الكامل لسوق العمل. ومن المرجح أن يكون معدل بطالة الشباب، الذي كان يبلغ حوالي ٦٣ في المائة قبل الحرب، قد اقترب الآن من ١٠٠ في المائة في ظل انعدام شبه تام لفرص التعليم أو التدريب أو العمل في المراحل المبكرة من الحياة المهنية. وهذا الوضع يهدد بخسارة سنوات حاسمة من التعلم واكتساب الخبرة المهنية لجيل بأكمله. وقد نزح حوالي ١,٩ مليون شخص - أي ٩٠ في المائة من السكان - عدة مرات في كثير من الأحيان، وابتأوا يعيشون في ملاجئ مكتظة وسط نقص حاد في الغذاء والماء وفي حالة من الفقر شبه الشامل. وتدهور نظام التعليم، إذ تضررت أو دُمّرت ٩٥ في المائة من المدارس وجميع الجامعات، مما أدى إلى حرمان أكثر من ٦٥٠ ٠٠٠ طفل من الدراسة لعامين تقريباً. ولم يستفد من مبادرات التعلم المؤقت والتعلم عن بُعد غير جزء يسير من الطلاب وواجهوا العقبات نتيجة لانقطاع التيار الكهربائي المتكرر وضعف التوصيلية.^٣ وتشير التقديرات إلى أن نحو ٧٣,٨ في المائة من الشباب هم إما عاطلون عن العمل أو غير ملتحقين بالتعليم أو التدريب، منهم ٧٥,٣ في المائة من الذكور و٧٢,١ في المائة من الإناث. ومن المتوقع أن يؤدي هذا الإقصاء المطول من فرص العمل والتعلم، كما هي الحال في غزة، إلى ضمور

^١ عملاً بالقرار الذي اعتمدته مؤتمر العمل الدولي في دورته ١١٣ (٢٠٢٥) بشأن مركز فلسطين في منظمة العمل الدولية وحقوق مشاركتها في اجتماعات المنظمة، قرر المؤتمر إلغاء مركز فلسطين كحركة تحرير في منظمة العمل الدولية ودعوة فلسطين في المستقبل للمشاركة في اجتماعات المنظمة كدولة لها صفة مراقب غير عضو. كما قرر، على أساس استثنائي ودون تشكيل سابقة، منح فلسطين حقوق وامتيازات مشاركة إضافية في اجتماعات منظمة العمل الدولية. وأبلغت دولة فلسطين المدير العام لاحقاً بضرورة استخدام تسمية "دولة فلسطين" للإشارة إلى فلسطين في منظمة العمل الدولية، سواء كاسم كامل أو اسم مختصر. وفي حين يمكن استخدام مصطلح "دولة فلسطين" للإشارة إلى أرض فلسطين، يمكن الاستمرار في استخدام مصطلح "الأرض الفلسطينية المحتلة" عند الإشارة إلى الأراضي الجغرافية التي تغطي الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وقطاع غزة حيثما يقتضي السياق ذلك. وعندما تكون هناك حاجة للإشارة إلى الجولان السوري المحتل بالإضافة إلى تلك الأراضي، ينبغي الاستمرار في استخدام مصطلح "الأراضي العربية المحتلة".

^٢ انظر:

ILO and Palestinian Central Bureau for Statistics (PCBS), *The prolonged war in Gaza: Impacts on employment and livelihoods in the West Bank: Bulletin No.6*, ILO Brief, forthcoming.

^٣ انظر: European Training Foundation, *The Impact of the Gaza Crisis on Human Capital - June 2025 update*, 2025.

المهارات وتنشويها، مما يحدّ من قدرة الشباب على الاندماج في سوق العمل مستقبلاً ويهدد بإلحاق الضرر بإمكانياتهم الإنتاجية على المدى الطويل.^٤

٤. وذكر أصحاب العمل والعمال في الضفة الغربية حدوث اضطرابات حادة، لأنه غالباً ما تظل البوابات الموضوعة حديثاً عند مداخل القرى مغلقة لساعات بل لأيام، بالإضافة إلى نقاط التفتيش وهجمات المستوطنين، مما يجعل الوصول إلى أماكن العمل شبه مستحيل. وقد أدت الحواجز وحظر التجول إلى مزيد من التأخير في حركة البضائع وارتفاع التكاليف وإجبار الزبائن على دفع المزيد للحصول على منتجات غالباً ما تصل في حالة متدهورة. وتشير التوقعات إلى أنّ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الضفة الغربية سينكمش بنسبة ٣,٨ في المائة في عام ٢٠٢٥. كما يُتوقع انخفاض معدل مشاركة القوى العاملة بنسبة ١,٥ نقطة مئوية للرجال و ١,٩ نقطة مئوية للنساء، مقارنة بعام ٢٠٢٤. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن تصل نسبة البطالة في الضفة الغربية إلى ٣٨,٥ في المائة، مما يترك حوالي ٣٦٣ ٥٠٠ شخص بدون عمل ويزيد من استضعاف الأسر المعيشية.^٥

٥. وكشف تقييم سريع أجرته منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، أنّ الحرب في غزة قد ألحقت أضراراً بالغة بسوق العمل في الضفة الغربية. وكان قطاعا البناء والتصنيع من أشد القطاعات تضرراً، في حين لم يظهر قطاعا الزراعة والتجارة سوى بوادر انتعاش متواضعة. وبقيت صادرات الضفة الغربية، وبغية مواجهة هذه الظروف، اضطرت الأسر المعيشية إلى خفض إنفاقها الأساسي وغير الأساسي على السواء، والاعتماد على مدخراتها أو على دعم الأسرة. كما تخلفت بعض الأسر عن سداد ديونها ولجأت في بعض الحالات إلى استراتيجيات سلبية للتكيف مع الأوضاع، مثل خفض الإنفاق على الرعاية الصحية أو سحب الأطفال من المدارس. وعلى الرغم من هذه الظروف الصعبة، أبدى ما يقرب من ٩٠ في المائة من العمال النازحين استعدادهم للعودة إلى سوق العمل الإسرائيلي بمجرد تحسن الأوضاع، يحفزهم على ذلك إلى حد كبير ارتفاع الأجور في إسرائيل حيث تبلغ أكثر من ضعف الأجور في الضفة الغربية. أما الذين اختاروا البقاء في سوق العمل في الضفة الغربية، فلا تزال أفضليتهم في العمل تركز على قطاعات البناء والتصنيع والتجارة، إذ لا يشعر معظمهم بالحاجة العاجلة إلى اكتساب مهارات جديدة.^٦

٦. وعلى الرغم من هذه التحديات، تعاونت الأمم المتحدة وشركاؤها مع حكومة دولة فلسطين لتوفير وظائف طارئة ومساعدات نقدية وغذائية ودعم التعليم والصحة، مع السعي في الوقت نفسه إلى تعزيز المؤسسات. وقد دأبت وكالات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها منظمة العمل الدولية، على دعم تعزيز حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية بالإضافة إلى تحسين سبل العيش ونظم الحماية الاجتماعية. وفي عام ٢٠٢٤، ارتفع الدعم المقدم من المانحين ليصل إلى ٧٧٠ مليون دولار أمريكي (١٦ في المائة من الإنفاق الحكومي)، وهو مبلغ يعادل مع ذلك أقل من نصف الإيرادات التي تحتجزها إسرائيل. ولا تزال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تواجه أزمة مالية حادة، أفضت إلى منح الموظفين إجازات غير مدفوعة الأجر، مما يهدد القدرة على تقديم الخدمات، لا سيما في غزة.^٧

٧. ومن المقرر أن يتم تنفيذ خطة السلام المكونة من عشرين نقطة، التي تفاوضت عليها الولايات المتحدة بدعم من قطر ومصر وتركيا، على ثلاث مراحل. ومع توقيع إسرائيل وحماس على المرحلة الأولى من الخطة في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، بدأ تنفيذها بوقف فوري لإطلاق النار، بما في ذلك وقف الأعمال العدائية وإطلاق سراح الرهائن الإسرائيليين والمعتقلين الفلسطينيين وتوسيع نطاق المساعدات الإنسانية. وتدعم الأمم المتحدة خطة الحكومة الفلسطينية واستعداداتها الاستراتيجية الرامية إلى قيادة عملية الإنعاش الوطني في قطاع غزة، بدعم من الشركاء الدوليين وفي إطار مراقبة الموارد المقدمة من الجهات المانحة. وتقوم الحكومة بالفعل بدور نشط في تنسيق تقديم الخدمات في قطاع غزة في مجالات الصحة العامة والتعليم والحماية الاجتماعية وبرامج الاستثمار كثيفة العمالة في إطار الإدارة السديدة الثلاثية لصندوق التشغيل الفلسطيني. ومنذ دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، عاد أكثر من ٣٩٠ ٠٠٠ فلسطيني إلى ديارهم، متجهين بشكل أساسي من جنوب غزة إلى شمالها. وبفضل وقف إطلاق النار، تعمل

^٤ منظمة العمل الدولية، وضع عمال الأراضي العربية المحتلة، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١١٣، ٢٠٢٥، التقرير ILC.113/DG/APP.

^٥ انظر: ILO and PCBS, *The prolonged war in Gaza*, ILO Brief, forthcoming.

^٦ انظر:

ILO, UNDP, PCBS and MAS, *Rapid Assessment of the Impact of the War in Gaza on Employment and Labour Market Recovery in the West Bank*, forthcoming, 7.

^٧ الجمعية العامة للأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، تقرير الأمين العام، أيار/مايو ٢٠٢٥، الفقرة ١٠٦.

الأمم المتحدة وشركاؤها على توسيع نطاق عملياتها بسرعة والوصول إلى المجتمعات المحلية التي كان من غير الممكن الوصول إليها منذ شهور، مع التأكيد على أن الاحتياجات لا تزال هائلة وأن الوصول والتمويل المستدامين أمران بالغ الأهمية.

٨. وقبل توقيع خطة السلام، أطلقت وزيرة العمل الفلسطينية في أوائل تشرين الأول/أكتوبر الاستراتيجية الوطنية للتشغيل للفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٧، بعنوان "بناء القدرة على الصمود والعمل اللائق وفرص العمل المستدامة". وتستند هذه الاستراتيجية إلى الأولويات الملحة التي حددتها الحكومة الفلسطينية والشركاء الاجتماعيون، بناءً على سلسلة من المشاورات المعقودة في عامي ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥ مع الشركاء المحليين والدوليين. وتركز الاستراتيجية على أربع ركائز رئيسية، هي: تعزيز التوظيف من خلال برامج النقد مقابل العمل وإعانات الأجور؛ تعزيز قابلية التوظيف من خلال تطوير المهارات والتدريب المهني؛ دعم ريادة الأعمال والشركات الناشئة والمنشآت المتوسطة والصغيرة وبالعلة الصغر؛ تشجيع تسجيل وتطوير التعاونيات.

◀ ثانياً - التقدم العام المحرز في تنفيذ البرنامج وتطوير الشراكات

٩. تغطي الفترة المشمولة بالتقرير السنة الأخيرة من تنفيذ البرنامج الثالث بشأن العمل اللائق من أجل الأرض الفلسطينية المحتلة للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٥، الذي أطلق في شباط/فبراير ٢٠٢٣. وتأتي هذه الفترة بعد أكثر من عامين على أحداث ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣ والحرب التي تلتها في غزة والتي دفعت منظمة العمل الدولية إلى تفعيل خطة الاستجابة للطوارئ وإعادة توجيه تدخلاتها لتلبية الاحتياجات الملحة للعمال ولأصحاب العمل الفلسطينيين المتضررين من الأزمة المتفاقمة، بما يتماشى مع الأولويات المحددة في خطة الاستجابة للطوارئ.

١٠. وكجزء من الاستعدادات لإطار البرمجة الجديد للسنوات القادمة، أطلق مكتب ممثلية منظمة العمل الدولية في القدس، بالتعاون مع المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية للدول العربية، في حزيران/يونيه ٢٠٢٥ تقييماً جماعياً لبرنامج العمل اللائق الفلسطيني وخطة الاستجابة للطوارئ وبرامج الانتعاش المرتبطة بها. واستعرض التقييم مدى اتساق هذه البرامج وأهميتها ونجاحاتها في مواجهة الاضطرابات الشديدة في سوق العمل والناجمة عن الأزمة المستمرة. وهدف هذا التقييم إلى استخلاص الدروس المستفادة وتحديد الممارسات الجيدة، بالإضافة إلى استكشاف فرص توسيع نشاط منظمة العمل الدولية، بما يتماشى مع قرار مجلس الإدارة في دورته ٣٥٣ (آذار/مارس ٢٠٢٥).^٨ كما أوصى بضمن أن توازن البرمجة المستقبلية بين الاستجابة العاجلة للطوارئ والاستراتيجيات طويلة الأجل للانتعاش والقدرة على الصمود والعمل اللائق، وأن تتماشى في الوقت ذاته على نحو وثيق مع رؤية الهيئات المكونة الثلاثية للمستقبل، بما في ذلك الاستراتيجية الوطنية للتشغيل (٢٠٢٥-٢٠٢٧) التي أطلقت مؤخراً، ومع أطر الانتعاش المبكر التي تقودها الأمم المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، تعمل منظمة العمل الدولية حالياً على وضع اللامسات الأخيرة على خطة نصف سنوية تحدد الإجراءات الفورية التي ستتخذها في غزة لدعم استعادة الدخل والوظائف، فضلاً عن تنشيط سبل العيش والخدمات التجارية الأساسية. وتهدف هذه الخطة إلى توسيع نطاق الأنشطة الحالية أو الأخيرة المتعلقة بتقييم سوق العمل وتوقع الاحتياجات من المهارات المطلوبة وتوعية الشباب وتمكينهم وإعادة الإعمار المكثف للعمال، ودعم الشركات وإعادة إطلاق الخدمات الحيوية لمنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال وتعزيز ودعم الشركاء الاجتماعيين من أجل تعزيز القدرات المؤسسية وتوسيع نطاق العضوية، فضلاً عن تقديم الدعم التقني للمؤسسات الوطنية في مجال توفير الحماية الاجتماعية القائمة على الحقوق.

١١. وفي الوقت نفسه، يقوم البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بإجراء تقييم سريع للأضرار والاحتياجات في غزة لتقييم آثار النزاع المسلح الدائر في غزة منذ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣. وسيستند هذا التقييم إلى المنهجية المستخدمة في التقييم المؤقت السريع للأضرار والاحتياجات الذي أجراه الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والبنك الدولي في شباط/فبراير ٢٠٢٥، والذي قدر إجمالي احتياجات الإنعاش وإعادة الإعمار بمبلغ ٥٣,٢ مليار دولار أمريكي. وستعزل هذه المنهجية إذا لزم الأمر. وستقود منظمة العمل الدولية الجزء المتعلق بالعمال من التقييم وستساهم في تحليل الحماية الاجتماعية.

^٨ قام مجلس إدارة مكتب العمل الدولي في دورته ٣٥٣، من بين قرارات أخرى، بإعادة تأكيد التزامه بدعم العمل اللائق والعدالة الاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وأيد خطة الاستجابة للطوارئ لمنظمة العمل الدولية وجهود الإنعاش وأشداد بالدعم المالي الدولي، وطلب تكثيف الإجراءات لتلبية الاحتياجات الفورية وطويلة الأجل في مجال العمالة. كما شدد على أهمية توفير الوصول الآمن لموظفي منظمة العمل الدولية.

١٢. علاوة على ذلك، يعمل فريق الأمم المتحدة القطري، بمشاركة منظمة العمل الدولية، على وضع اللمسات الأخيرة على خطة عمل الإنعاش المبكر، التي من المتوقع أن تكون جاهزة بحلول نهاية عام ٢٠٢٥. وتحدد هذه الخطة إطار عمل مدته سنتان (٢٠٢٦-٢٠٢٧) للانتقال من الإغاثة الإنسانية إلى الإنعاش بقيادة فلسطينية، مع إعطاء الأولوية لاستعادة الخدمات وإعادة بناء النظم الحيوية وتعزيز قدرة حكومة دولة فلسطين على قيادة عملية إعادة الإعمار. وتتماشى هذه الخطة مع النداء العاجل ومع إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة لضمان الربط بين تدابير الطوارئ الفورية وأهداف التنمية طويلة الأجل. وفي هذا الإطار، تتولى منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دور الوكالتين الرائدتين في صياغة ركيزة تعزيز التوظيف والانتعاش الاقتصادي ضمن الخطة. وفي غزة، سيركز الإنعاش على أولويات الحكومة في مجال الإغاثة والانتعاش المبكر، ويتمحور حول الخدمات العامة الأساسية والعمالة والصحة والتعليم والحماية الاجتماعية. أما في الضفة الغربية، فيسكون التركيز على دعم سبل العيش والحماية الاجتماعية وتعزيز الإدارة السديدة.

١٣. ومنذ إطلاقها في حزيران/يونيه ٢٠٢٤، حظيت خطة الاستجابة للطوارئ وبرنامج الإنعاش المرتبط بها اللذان وضعتهما منظمة العمل الدولية، في إطار برنامج تعزيز العمل اللائق في الأرض الفلسطينية المحتلة، بدعم من صندوق مشترك متعدد المانحين بقيمة إجمالية قدرها ٦ ملايين دولار أمريكي ساهمت بها منطقة والونيا (بلجيكا) وإندونيسيا ومملكة هولندا، بالإضافة إلى موارد داخلية من منظمة العمل الدولية ودعم إضافي من الكويت. وقد خُصصت هذه الأموال لتعزيز فرص العمل وتقوية الحماية الاجتماعية وإنعاش الشركات في الأرض الفلسطينية المحتلة، مع تقديم المساعدة المؤسسية الأساسية للحكومة الفلسطينية والشركاء الاجتماعيين. وهذا البرنامج قابل للتطوير وقد تم تمديده حتى حزيران/يونيه ٢٠٢٦.

١٤. وعملاً بالفقرة الفرعية (و) من القرار الذي اعتمدته مجلس الإدارة في دورته ٣٥٣، ونظراً لعدم اليقين الذي يكتنف الإطار الزمني لوقف ثابت لإطلاق النار وبدء جهود إعادة إعمار غزة، اقترحت الهيئات المكونة الثلاثية الفلسطينية ووزارة العمل والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين واتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية، في أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥ تأجيل الاجتماع المقرر بشأن حشد الموارد إلى هامش الدورة ٣٥٦ (آذار/مارس ٢٠٢٦) لمجلس الإدارة. ويهدف هذا الاجتماع إلى حشد الموارد اللازمة لتكثيف جهود الاستجابة الطارئة والإنعاش المبكر، مع التركيز على تعزيز العمل اللائق لجميع الفلسطينيين وفي الوقت نفسه تلبية الاحتياجات الملحة ودعم الأولويات طويلة الأجل في عمليات الإنعاش المبكر وإعادة الإعمار في غزة والضفة الغربية.

١٥. وبغية تعزيز تنفيذ البرامج على أرض الواقع وتوسيع نطاق التدخلات بالترافق مع ضمان الرصد الفعال في غزة، تتعاون منظمة العمل الدولية مع صندوق التشغيل الفلسطيني - وهو الذراع التنفيذي لوزارة العمل ويتمتع بإدارة سديدة ثلاثية - ومع الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين وغرف التجارة في غزة والعديد من وكالات الأمم المتحدة لتنفيذ برامج التوظيف الطارئة والحفاظ على سبل العيش ودفع عجلة الانتعاش مع الالتزام في الوقت ذاته بمبادئ العمل اللائق وتلبية الاحتياجات الملحة للمجتمعات المتضررة. كما تهدف هذه الشراكة إلى بناء قدرات الهيئات المكونة الثلاثية كي تقود مبادرات الانتعاش المبكر وتنشط في صياغة استراتيجيات طويلة الأجل لتعزيز القدرة على الصمود وإعادة الإعمار الشامل.

١٦. وفي إطار النافذة المواضيعية لصندوق أهداف التنمية المستدامة المشترك بشأن الهشاشة والنزاع وتغير المناخ والقطاع غير المنظم، وتنفيذاً لمشروع البنك الدولي لتعزيز الحماية الاجتماعية، تنفذ منظمة العمل الدولية والبنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة برنامجاً مشتركاً مدته ٢٤ شهراً لدعم تفعيل استراتيجية للحماية الاجتماعية تستجيب للصدمات في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبسترشد هذا البرنامج باستراتيجية وزارة التنمية الاجتماعية للفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٧. وفي إطار هذه المبادرة، ستقود منظمة العمل الدولية عملية تشاورية تشاركية تهدف إلى وضع استراتيجية شاملة للحماية الاجتماعية وقادرة على الاستجابة للصدمات.

◀ ثالثاً - استعراض التقدم والإنجازات المحرزة

ألف - تعزيز فرص العمل وانتعاش قطاع الأعمال

١٧. منذ حزيران/يونيه ٢٠٢٤، نفذت منظمة العمل الدولية بالشراكة مع الصندوق الفلسطيني للتشغيل والجهات المحلية المعنية، خطة الاستجابة للطوارئ وبرنامج الإنعاش في غزة والضفة الغربية. وحتى تاريخه، تم استحداث ١٢٤٥ وظيفة لائقة قصيرة الأجل - أي ما يعادل ١١٢٥٠ يوم عمل على مدى دورتين - من خلال مشاريع كثيفة اليد العاملة تهدف إلى صيانة وإعادة تأهيل البنية التحتية الأساسية وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية الأساسية. وتوفر هذه الوظائف دخلاً فورياً وتحافظ في آن معاً على الخدمات المجتمعية، وتشمل مهامها إزالة الأنقاض وإصلاح الطرق وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال ومساندة المستشفيات.

١٨. ومن بين المشاركين، استحوذت النساء على نسبة ٢٠ في المائة والأشخاص من ذوي الإعاقة على نسبة ٤,٣ في المائة، وشغلوا وظائف لا تتطلب أي مهارات أو بعض المهارات أو مهارات عالية. وشملت الوظائف قطاعات رئيسية: ٨٢٨ عاملاً في مجال الخدمات البلدية أعادوا تأهيل البنية التحتية الحيوية؛ ٥٧ عاملاً قدموا الدعم اللوجستي والصيانة وإدارة النفايات الطبية في المستشفيات والعيادات؛ ٥٣ مهندساً وموظفاً ميدانياً قاموا بتقييم الأضرار التي لحقت بالمساكن وإجراء إصلاحات عاجلة لتمكين الأسر النازحة من العودة إلى ديارهم بأمان. كما لَبَّى البرنامج احتياجات الإنعاش الأوسع نطاقاً، وشاركت خريجات جامعات في تقديم الدعم التعليمي والنفسي والاجتماعي داخل الملاجئ، وقدم عمال آخرون الدعم إلى غرف التجارة والوزارات من خلال تقييم الأضرار والإشراف الاقتصادي، في حين دأب آخرون على ترميم الأصول الزراعية من خلال الزراعة والري، وقامت فرق إضافية بتوفير خدمات إدارة النفايات والمياه للحفاظ على الصحة العامة والنظافة في أماكن الإيواء.

١٩. وأجرت منظمة العمل الدولية في إطار جهودها لدعم انتعاش قطاع الأعمال وتعزيز فرص العمل، تقييمات قطاعية شاملة في الضفة الغربية من أجل تحديد الثغرات التي تواجهها الشركات الفلسطينية وتحديد فرص التدريب والتأهيل المهني المناسبة ومساعدة المنشآت على التغلب على تحديات السيولة والحفاظ على قواها العاملة وإعادة بنائها. واستناداً إلى هذا التقييم، أطلقت منظمة العمل الدولية وشركاؤها الثلاثيون بالتعاون مع الصندوق الفلسطيني للتشغيل، مبادرة إنعاش قطاع الأعمال الهادفة إلى تحقيق الاستقرار في المنشآت ودعم جهود الانتعاش المبكر في غزة والضفة الغربية. وتوفر المبادرة دعماً للأجور لأكثر من ٤٥٠ عاملاً لتفادي المزيد من التسريح؛ إعادة إدماج الموظفين الذين تم تسريحهم سابقاً؛ تدريب الخريجين الجدد. بالإضافة إلى ذلك، سيجري دعم ٦٠ شركة ناشئة تقودها نساء في قطاعات البناء وتجهيز الأغذية والملابس والأثاث والتجارة والسياحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تجمع بين المساعدة المالية والتدريب والتوجيه المصممين خصيصاً في مجال ريادة الأعمال.

٢٠. وتواصل منظمة العمل الدولية دعم رواد الأعمال الفلسطينيين، ولا سيما النساء والشباب، في إرساء مشاريع مستدامة وتعزيز التعاونيات وتوسيع فرص الحصول على التمويل والوصول إلى الأسواق، مما يعزز خلق فرص العمل وتعزيز النمو الشامل. وفي إطار الشراكة مع وزارة العمل الفلسطينية وبتنسيق من الحكومة الإيطالية، ساعدت منظمة العمل الدولية وكالة العمل التعاوني على اعتماد دليل تدقيق التعاونيات ودربت ٢٤ موظفاً على تحسين الإدارة السديدة للتعاونيات. وقد جرى بناء القدرات من خلال الأدوات التعاونية التابعة لمنظمة العمل الدولية، وهي: Think.COOP وStart.COOP وMy.COOP، وحصل ١٣ مدرباً من الوكالة ومن جامعة القدس في وقت سابق على شهادة تتيح لهم تقديم هذه التدريبات. وأدت هذه الجهود إلى إطلاق خمس تعاونيات جديدة يقودها الشباب، في حين حسنت ٢٥ تعاونية زراعية نوعية المنتجات والتسويق والاندماج في سلاسل القيم بدعم من منظمة العمل الدولية.

٢١. وجرى توسيع الشمول المالي من خلال إنشاء تعاونيتين جديدتين وتعزيز تسع تعاونيات ادخار وائتمان تخدم الآن أكثر من ٥٠٠٠ عضو، ٨٣ في المائة منهم من النساء. وبالتوازي مع ذلك، اعتمدت وزارة الزراعة ووزارة العمل ووكالة العمل التعاوني وخمس منظمات غير حكومية منهج "ابدأ وحسن مشروعك" التابع لمنظمة العمل الدولية، وجرى اعتماد ١٣ مدرباً وتدريب ١٠٨ من رواد الأعمال وتوجيه الاستثمارات إلى سلاسل قيم حيوية تشمل العسل ومنتجات الألبان والطاقة المتجددة.

٢٢. وتدعم منظمة العمل الدولية بالشراكة مع الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، إنشاء أول تعاونية لرعاية الأطفال في دولة فلسطين من أجل تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة والحلول التعاونية في اقتصاد الرعاية. وفي الوقت نفسه، يشمل التقدم المحرز في إطار مشروع "الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو العمل أو التدريب في الجوار الجنوبي" الممول من الاتحاد الأوروبي، استكمال ملف إحصائي واستعراض خرائط السياسات والخدمات واستغلال مسح لخدمات التوظيف العامة بالتعاون مع وزارة العمل وإعداد مسودة خارطة طريق للتدخلات ذات الأولوية لدعم الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو العمل أو التدريب، بحلول نهاية عام ٢٠٢٥.

باء - الإدارة السديدة لسوق العمل والهيكل الثلاثي وحماية العمال

٢٣. تتبع منظمة العمل الدولية نهجاً شاملاً لإنعاش سوق العمل، يدمج مبادئ العمل اللائق في جميع جهود الإنعاش. وتحقيقاً لهذا الغرض، تعمل المنظمة على تعزيز قدرة مؤسسات سوق العمل الفلسطينية لدفع عجلة الإنعاش الشامل وضمان ملكية ثلاثية لجهود الإنعاش المبكر.

٢٤. وتعمل منظمة العمل الدولية بشكل وثيق مع وزارة العمل والشركاء الاجتماعيين على تنشيط الحوار الاجتماعي بشأن استكمال إصلاح قانون العمل لعام ٢٠٠٠، بما يتماشى مع معايير العمل الدولية المعنية. وتشمل الأولويات تحسين الوصول إلى العدالة العمالية من خلال إنشاء محاكم عمالية متخصصة وتعزيز آليات بديلة لتسوية النزاعات، مثل الوساطة والتحكيم والحوار الاجتماعي القطاعي.

٢٥. وبالتوازي مع ذلك، تدعم منظمة العمل الدولية وزارة العمل في تطوير نظام شامل لمعلومات سوق العمل وتحسين خدمات التوظيف العامة وتعزيز برامج تنشيط سوق العمل الشاملة. وتهدف هذه المبادرات إلى تعزيز قابلية التوظيف، لا سيما بين العمال المتضررين من الأزمات، من خلال التدريب على المهارات ومطابقة الوظائف وتدبير استحداث فرص العمل، مما يضمن أن تكون القوى العاملة الفلسطينية قادرة على المنافسة والتكيف ومستعدة لانتهاز الفرص الناشئة مع انتعاش الاقتصاد وتطوره.

٢٦. بالإضافة إلى ذلك، تعمل منظمة العمل الدولية على تعزيز القدرات التشغيلية والتنظيمية لوزارة العمل والصندوق الفلسطيني للتشغيل باعتبارهما شريكين رئيسيين في دفع عجلة الانتعاش القائم على التوظيف وضمان التنفيذ الفعال لخطة الاستجابة للطوارئ. وتتمثل الرؤية في أن يقود الصندوق الفلسطيني للتشغيل برامج توظيف عامة واسعة النطاق تولد فرص عمل مستدامة في كافة أنحاء غزة والضفة الغربية. ويجري ذلك بالتنسيق مع منظمات المجتمع المحلي من خلال هيكلها الثلاثي وباستخدام الإطار المؤسسي للوزارة لتقديم خدمات التوظيف، بدعم من نظام معلومات محدث لسوق العمل. وتحقيقاً لهذه الغاية، أجرت منظمة العمل الدولية تقييماً يهدف إلى تعزيز قدرة الصندوق الفلسطيني للتشغيل على إدارة برامج التوظيف على نطاق واسع ووضعت إجراءات تشغيلية موحدة لبرنامج "النقد مقابل العمل اللائق" تتماشى مع معايير العمل الدولية والقوانين الوطنية وتجري حالياً مناقشتها في فريق العمل المعني بالمساعدات النقدية لاعتمادها في جميع أنحاء دولة فلسطين.

٢٧. وبالتعاون مع أصحاب العمل، حدد تقييم شامل لاتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية المجالات التي يمكن تحسينها في الإدارة السديدة والاستدامة المالية والبنية التحتية الرقمية والتوعية، إلى جانب الحاجة إلى إدارة أقوى للأزمات. وبناءً على ذلك، تدعم منظمة العمل الدولية الاتحاد المذكور لإنشاء وحدة توعية ودعم للمنشآت ونظام موحد لإدارة المعلومات بهدف إضفاء الطابع المؤسسي على أنشطة التوعية القائمة على البحوث وحشد التمويل من الجهات المانحة وتقديم خدمات قائمة على البيانات في كافة أرجاء دولة فلسطين. ومن خلال التدريب على المشاريع المستدامة والقادرة على الصمود، الذي قُدّم بالشراكة مع المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية، جرى تدريب ٢٠ موظفاً من موظفي اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية وموظفين من ١٢ غرفة تجارية في الضفة الغربية لتدريب وتوجيه الشركات على ممارسات القدرة على الصمود.

٢٨. وفي غزة، تعاونت منظمة العمل الدولية مع اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية وأجرت تقييماً مؤسسياً سريعاً لتعزيز قدرات الغرف الإقليمية الموجودة في غزة، مما مكّنها من مواصلة خدمة أكثر من ٥٠٠٠ شركة على الرغم من انهيار السوق المحلية. وركز الدعم على ضمان استمرارية خدمات الأعمال الأساسية واعتماد أدوات رقمية لمعالجة نقص السيولة وإجراء تقييمات للأضرار لإرشاد التخطيط للانتعاش المبكر. ودرس التقييم جوانب الإدارة السديدة وتقديم الخدمات والاستدامة المالية وإدارة الأزمات، وحدد الثغرات الرئيسية وفرص الإصلاح. وتوفر النتائج خارطة طريق لتعزيز استمرارية الأعمال وتحسين الخدمات المقدمة للأعضاء ووضع الغرف في غزة في موضع مؤسسات رائدة في مجال انتعاش القطاع الخاص وتعزيز قدرته على الصمود.

٢٩. وتقدم منظمة العمل الدولية الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في تعزيز قدراته التشغيلية من خلال وحدة التوعية وحماية العمال المزمع إنشاؤها. وقد أجرت منظمة العمل الدولية تقييماً مؤسسياً استعرض الإدارة السديدة للاتحاد المذكور وموارده والخدمات التي يقدمها، وحدد وظائف الوحدة وهيكلها وخارطة الطريق الخاصة بها، إلى جانب تقديم توصيات لتعزيز المساعدة القانونية وآليات إيداع الشكاوى والمفاوضة الجماعية. وتم الاتفاق على دمج وظائف الوحدة في الهيكل الحالي للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين من أجل ضمان استخدام الموارد بشكل أكثر كفاءة، بدلاً من إنشاء وحدة منفصلة. وبناءً على ذلك، نظم مكتب منظمة العمل الدولية في القدس بدعم من مكتب الأنشطة الخاصة بالعمال، في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ورشة عمل بقيادة الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين للتحقق من صحة الهيكلية المقترحة وتحديد أولويات بناء القدرات. كما دعمت منظمة العمل الدولية الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في إجراء تقييم لاحتياجات بناء قدرات أعضاء مجلسه التنفيذي المنتخبين حديثاً في مؤتمره لعام ٢٠٢٥، والذي سيرشد الأنشطة المستقبلية.

جيم - توفير الحماية الاجتماعية للفئات المستضعفة

٣٠. بدعم من الاتحاد الأوروبي، واصلت منظمة العمل الدولية تقديم المساعدة التقنية إلى البرنامج الوطني للتحويلات النقدية، مع التركيز على نظام الإعانات الاجتماعية القائم على الحقوق، المُعتمد في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣ والمنقذ منذ آب/أغسطس ٢٠٢٤. وبات هذا النظام الذي يمثل تحولاً من استهداف الفقر إلى نهج تصنيفي يعتمد على دورة الحياة، يوفر الآن مدفوعات شهرية لصالح ١٧٠٠٠ شخص مسن و١٤٠٠٠ شخص من ذوي الإعاقة كجزء من الحالات المشتركة. وبغية تعزيز تصميم البرنامج، اختبرت منظمة العمل الدولية مجموعة أدواتها الخاصة بالنهج القائم على حقوق الإنسان على المكوّن الذي يستهدف الفقر في البرنامج الوطني للتحويلات النقدية، فقيمت مدى التوافق مع مبادئ

حقوق الإنسان عبر عشرة أبعاد مثل الأهلية والملاءمة ونظم تقديم الشكاوى. وأسفر هذا التقييم وما يزال عن توصيات عملية تهدف إلى تعزيز السمات القائمة على الحقوق وإرساء الأساس لتقييمات ذاتية مستقبلية تجريها وزارة التنمية الاجتماعية. وبالتوازي مع ذلك، أطلقت منظمة العمل الدولية تحليلاً جنسانياً لاستعراض تصميم البرنامج واستهدافه وتنفيذه، ولتحسين إدماج المنظمات التي تقودها النساء والتي تركز على النوع الاجتماعي في الفريق العامل المواضيعي المعني بالمساعدات النقدية والقوائم في مجال الحماية الاجتماعية.

٣١. كذلك، دعمت منظمة العمل الدولية إجراء استعراض شامل للفريق العامل المواضيعي المعني بالمساعدات النقدية والقوائم في مجال الحماية الاجتماعية من أجل تقييم فعاليته وتوضيح دوره في إطار نظام التنسيق الأوسع نطاقاً واقتراح خيارات لإعادة هيكلة من أجل تعزيز تأثيره في إطار الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وقد أخذ هذا التقييم في الاعتبار التحولات الأخيرة في آليات التنسيق في حكومة دولة فلسطين. وستعرض النتائج والتوصيات من خلال عملية تشاورية مع أعضاء الفريق بهدف التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المضي قدماً والاتفاق على خطة عمل لمدة عام واحد.

٣٢. وعلى الرغم من هذه التطورات، لا يزال البرنامج الوطني للتحويلات النقدية يعاني من نقص حاد في التمويل نتيجة انخفاض المخصصات المحلية بسبب احتجاز إسرائيل عائدات الضرائب والتعليق المؤقت لمساهمات الشركاء الدوليين الرئيسيين. وعلى الرغم من أن منظمة العمل الدولية دعمت التحول من الدفعات الفصلية إلى الدفعات الشهرية في عام ٢٠٢٤، لم تُصرف سوى ثماني دفعات خلال العام المذكور - ست منها بتمويل خارجي واثنان من مصادر محلية. وفي عام ٢٠٢٥، لم تُصرف سوى أربع دفعات حتى الآن، ولكنها جميعها من المخصصات المحلية. ومع ذلك، ظل تمويل المساعدة التقنية قائماً بل توسع، مما سمح لمنظمة العمل الدولية وشركائها بمواصلة العمل على تعزيز تصميم البرامج ونظم الرصد والتنفيذ على الرغم من القيود المالية.

◀ رابعاً - مشروع القرار

٣٣. إن مجلس الإدارة:

- (أ) أحاط علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة GB.355/POL/5 بشأن التقدم المحرز في خطة الاستجابة للطوارئ وبرنامج الإنعاش اللذين وضعهما المكتب لتلبية الاحتياجات الملحة للعمال ولأصحاب العمل الفلسطينيين، وأشاد بجهود المكتب التي تتماشى مع برنامج العمل اللانق والترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام؛
- (ب) أقر بالمساهمات المالية التي سبق أن قدمتها الدول الأعضاء لبرنامج منظمة العمل الدولية. كما دعا الدول الأعضاء الأخرى إلى المساهمة في التنفيذ الكامل لخطة الاستجابة للطوارئ وبرنامج الإنعاش، بالتنسيق الوثيق مع الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية، بهدف النهوض بالعمل اللانق وتحقيق العدالة الاجتماعية لجميع الفلسطينيين؛
- (ج) رحّب بالخطة الداعية إلى عقد اجتماع لحشد الموارد على هامش الدورة ٣٥٦ (آذار/ مارس ٢٠٢٦) لمجلس الإدارة؛
- (د) رحّب بوقف إطلاق النار وطلب من جميع الأطراف أن تعمل من أجل السلام والاستقرار بغية تحقيق انتعاش وإعادة إعمار شاملين ومستدامين؛
- (هـ) طلب من المدير العام أن يواصل بذل مساعيهِ الحميدة لدعم حقوق العمال وأصحاب العمل الفلسطينيين وحقوقهم في الوصول إلى أماكن العمل، وأن يستمر في معالجة الأولويات طويلة الأجل التي أبرزها في العديد من تقاريره السنوية المقدمة إلى مؤتمر العمل الدولي، مثل مسألة صناديق الضمان الاجتماعي وإصلاح نظام التصاريح.